



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

بنك MUFG الياباني: ارتفاع أسعار النفط يزيد المعارضة السياسية للإصلاح الاقتصادي

الكويت بحاجة إلى رفع سقف الدين حفاظاً على احتياطي الأجيال

محمود عيسى

قالت مجموعة MUFG المصرفية اليابانية ان الاعتماد الشديد على النفط هو مصدر قلق مستمر للاقتصاد الكويتي بالرغم من أنه وفر زخماً قوياً للميزانين المالي والخارجي. ومع بلوغ إيرادات النفط نصف الناتج المحلي الإجمالي و90٪ من الصادرات، فإن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة خلال الربع الماضي قد أعطى دفعة قوية للأرصدة المالية والخارجية الكويتية.

ومع ذلك فإن الكويت تظل الدولة الخليجية الأكثر اعتماداً على قطاع النفط من منظورات عديدة منها العائد، والحصة من الناتج المحلي الإجمالي، والحصة من الصادرات. ولا شك أن هذه العائدات النفطية هي موضع ترحيب كبير، إلا أن ارتفاعها يوجب المزيد من مقاومة مجلس الأمة لجهود الإصلاح الاقتصادي الهادفة للحد من التقلبات الناجمة عن الاعتماد الكبير على الهيدروكربون.

وعلى الرغم من الدعم الحكومي القوي إلا أن لجنة الموازنة في مجلس الأمة قررت تأخير تطبيق ضريبة القيمة المضافة إلى عام 2021، بدلاً من يناير 2018 الذي كان مقرراً أصلاً. وعلاوة على ذلك، مازال يتعين

الموافقة على رفع سقف الدين العام الذي طال انتظاره، حتى مع وجود فائض في الميزانية، وربما لا تزال الحكومة بحاجة إلى زيادة الديون لتحويل 10٪ من الإيرادات النفطية إلى صندوق الأجيال القادمة.

والتي جانب ارتفاع النفط يأتي الاعتماد على أصول صندوق الثروة السيادية الضخمة والتي قدرها التقرير بـ 581 مليار دولار ما يقارب 5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي.

السياسة والاستثمار

ومضت مجموعة MUFG التي تقول ان الوضع السياسي في الكويت ظل عائقاً أمام الاستثمار العام، حيث لا تزال الممارسة مستمرة في إلغاء إعطاء المشاريع في ظل اتهامات بالفساد وسوء الإدارة، وكان قد أعلن أثناء فعاليات منتدى الكويت للاستثمار الذي انعقد في مارس 2018 عن مشاريع بقيمة 100 مليار دولار يهدف طموح يتمثل في تنويع الاقتصاد الكويتي الذي يعتبر أكثر الاقتصادات الخليجية اعتماداً على الهيدروكربونات. وكان هذا أحدث الجهود الرامية



لضخ دماء جديدة في انطلاقة قوية نحو التنوع الاقتصادي في الكويت والتي تتمحور حول خطط التنمية الوطنية والمشروعات الحكومية الكبرى. ويهدف اثنان من أكبر المشاريع، وهما مدينة الحرير وجزر الكويت، إلى توليد عائدات تتجاوز 35 مليار دولار أو نحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة مثل اللوجستيات والتكنولوجيا في الجزء الشمالي من البلاد.

وفي حين تعتبر هذه الطموحات ذات مصداقية، إلا أنه سيكون من الصعب على الكويت التحلي عن العادات القديمة، فقد ظلت السياسة تتجلى بصورة حاسمة كحجر عثرة أمام التغيير.

نموذج الاقتصاد المحلي

وقالت المجموعة المصرفية، لقد كان هذا هو الحال بالنسبة لمجموعة كبيرة من المشاريع التنموية على نطاق واسع، كما كانت الأمال معلقة على إجراء تغييرات هيكلية متجزئة في الوعود المتعلقة بخصخصة مصالح حكومية، وتقليص دور الدولة، كما تجلى في خطط التعديل



العام الحالي بالمقارنة بانكماش بنسبة 2.5٪ في 2017 على أن يواصل النمو الاقتصادي ويشهد قفزة كبيرة تقارب 4٪ معدل نمو سنوي للسنوات الأربع ليصل الناتج المحلي إلى 135.3 مليار دولار خلال العام الحالي ويتخطى 164 مليار دولار بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

ويواصل الدين العام الحكومي في المقابل زيادته بشكل كبير ليتخطى 70 مليار دولار بحلول 2022 حسب توقعات التقرير مقارنة بـ 24 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

وأشار التقرير إلى توقعه زيادة معدلات التضخم لتصل إلى 2.5٪ خلال العام الحالي مقارنة بـ 1.5٪ خلال العام الماضي على أن تزيد المعدلات لتصل نورتها عند 3.7٪ في 2019 على أن تعاود الهبوط ويصل التضخم إلى 2.7٪ بحلول 2022.

وعلى خلفية ارتفاع أسعار النفط توقع التقرير أن يحقق الحساب الجاري أكبر فائض منذ 2014 ملامساً 8 مليارات دولار على أن يعاود الفائض الانخفاض إلى 700 مليون دولار بحلول 2022 على وقع توقعات تراجع أسعار النفط.

وقام التقرير بحساب فائض الميزانية العمومية للدولة بإضافة دخل الاستثمار ليصل الناتج إلى 10 ملايين دولار، لكنه توقع أن يتقلص ذلك الفائض حتى مع احتساب دخل الاستثمار وعدم اقتطاع 10٪ لصندوق احتياطي الأجيال ليصل إلى 3.1 مليارات دولار فقط بحلول 2022.

السعودية تقرر استئناف صادرات النفط عبر «باب المنذب»

رويترز: أعلنت وكالة الأنباء السعودية أن المملكة قررت استئناف جميع شحنات النفط عبر مضيق باب المنذب الاستراتيجي في البحر الأحمر. وكانت السعودية أوقفت مؤقتاً في 26 يوليو الماضي شحنات النفط عبر المضيق في أعقاب هجوم على ناقلتي نفط سعوديتين كبيرتين. ونسبت الوكالة السعودية إلى وزير الطاقة خالد الفالح قوله أن قرار استئناف شحنات النفط صدر بعد أن اتخذ التحالف في اليمن جميع التدابير الأمنية اللازمة لخفض المخاطر على سفن دول التحالف التي تمر عبر مضيق باب المنذب ومنطقة جنوب البحر الأحمر.

بنمو سنوي 16,4%

167 مليون دينار أرباح البنوك الإسلامية الكويتية بالنصف الأول

علاء مجيد

مليون دينار في النصف الأول. فيما تصدر بنك وربة أكبر البنوك الإسلامية التي حققت قفزة بلغت 97٪ بعدما وصلت أرباحها بالنصف الأول إلى 5,2 ملايين دينار مقارنة بـ 2,6 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2017 تلاه بنك بوبيان بنسبة نمو 17,7٪ محققاً أرباحاً بلغت 25,7 ملايين دينار مقارنة بـ 21,8 مليون دينار خلال الفترة المقارنة من العام الماضي.

ارتفعت أرباح البنوك الإسلامية الكويتية في النصف 16,4٪ لتصل إلى 167 مليون دينار خلال السنة أشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بـ 143,5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي. فيما حققت البنوك الإسلامية الخمسة 83,1 مليون دينار بالربع الثاني (فترة 3 أشهر) بنمو سنوي 20٪ مقارنة بـ 69,4 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وتشهد أرباح البنوك الإسلامية في النصف الأول من العام الحالي تحسناً، حيث زادت نسبة نمو صافي الأرباح بشكل ملحوظ مقارنة بما حققته البنوك من نمو في صافي أرباحها خلال النصف الأول من العام الماضي.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

وعلى صعيد الربع الثاني لفترة الفلانة أشهر من أول أبريل وحتى نهاية يونيو الماضي، حقق بنك KIB ثاني أكبر البنوك قفزة في الأرباح بعد وربة بنسبة نمو 28,2٪ بعدما حقق البنك أرباحاً وصلت إلى 4,26 ملايين دينار مقارنة بـ 3,3 ملايين دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

مليون دينار بنسبة 12٪.

وتنضم البنوك الإسلامية الكويتية الخمسة كلاً من بيت التمويل وبنك بوبيان والأهلي المتحد وKIB وبنك وربة الذي أعلن أمس عن نتائجها المالية.

واستحوذ بيت التمويل الكويتي على الحصة الأكبر بنسبة 57٪ من أرباح البنوك الإسلامية الكويتية، تلاه البنك الأهلي المتحد مستحوذاً على 17٪ من إجمالي الأرباح محققاً 29

البنك	صافي الأرباح		التغير السنوي	حجم الأصول
	2018	2017		
بيت التمويل	95,2	81,6	16,6%	17,623
الأهلي المتحد	28,9	26,5	9,3%	3,696
بنك بوبيان	25,7	21,9	17,7%	4,167
KIB	11,9	10,9	9,6%	2,081
بنك وربة	5,2	2,6	96,5%	1,945
الإجمالي للبنوك الإسلامية	167	143,5	16,3%	29512

كافة القيم بالمليون دينار

قراءة تحليلية في البيانات المالية للبنكين والكيان المصرفي الجديد

اندماج «بيتك» و«الأهلي المتحد».. المصروفات التشغيلية كلمة السر

مصرفات «بيتك» التشغيلية 3 أضعاف الأهلي المتحد.. والاندماج يرفع كفاءة الأداء

48٪ من قروض الأهلي المتحد للشركات مقابل 33٪ لـ «بيتك»..

الاندماج يحسن جودة الائتمان

جودة الائتمان

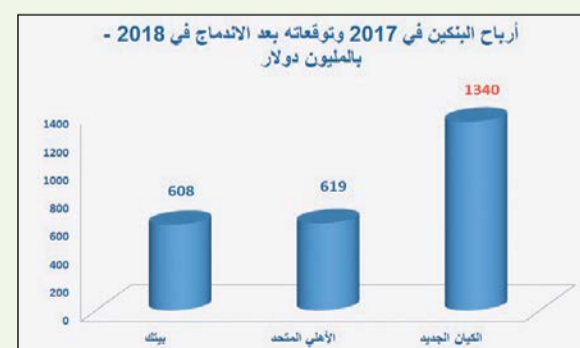
إيرادات «بيتك» ضعف الأهلي المتحد

وعلى الرغم من ذلك أرباح البنك البحريني أكبر

وفي حالة الكيان الجديد الذي سيكون تحت رقابة بنك الكويت المركزي الأكثر تشدداً قد تكون هناك متطلبات بمخصصات أعلى لقروض الأهل المتحد، إلا أن تطبيق IFRS9 المتوقع بنهاية العام الحالي سيخفف من الآثار السلبية لذلك.

يتميز الأهلي المتحد البحرين بكفاءة تشغيلية عالية بالمقارنة مع بيتك والتي تتمثل بنسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية to-income ratio حيث بلغت النسبة للأهلي المتحد 29٪ بالمقارنة مع 43٪ لبيت التمويل مما يستفيد الكيان الجديد بتحسين الكفاءة التشغيلية نتيجة الاندماج.

يعتبر قطاع الخدمات المصرفية للشركات ركيزة أعمال البنك الأهلي المتحد، حيث ساهم بحوالي 48٪ من الدخل التشغيلي لعام 2017 ما يعادل دخلاً تشغيلياً من هذا القطاع قدره 540 مليون دولار، بينما قطاع الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة ساهم بنسبة 24,4٪ من الدخل التشغيلي وأيضاً الأهلي المتحد قوي في قطاع الخزائنة والاستثمارات الذي يساهم بحوالي 24٪ من إجمالي الدخل التشغيلي للبنك الذي بدوره بلغ خلال عام 2017 نحو 1,11 مليار دولار.



حوالي 4,4 مليارات دولار بينما من المتوقع أن تسجل صافي إيرادات التمويل 2,76 مليار دولار وبيجمالي إيرادات تشغيلية تقدر بحوالي 3,78 مليارات دولار. بناء على ما تقدم من بيانات مالية للبنكين سوف يقودان القطاع المصرفي الإسلامي في كل من الكويت والبحرين.

كفاءة تشغيلية

بلغ إجمالي إيرادات التشغيل لبيتك خلال عام 2017 حوالي 1,28 مليار دولار (390 مليون دولار) مقابل 612 مليون دولار للأهلي المتحد. بينما تعادل إيرادات التشغيل لبيتك ضعف إيرادات التشغيل للأهلي المتحد، إلا أن إجمالي مصروفات التشغيل لبيت التمويل تعادل 3 أضعاف مصروفات الأهلي المتحد البحرين، حيث يؤدي الاندماج التي تخفيض مصروفات التشغيل لدى الكيان المصرفي الجديد وبالتالي رفع الكفاءة

المحلل المالي

يمثل اندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد -البحريني تغيراً في المشهد المصرفي الإندماج إلى وجود كيان مصرفي جديد أكبر من البنكين منفردين لديه سيولة أكبر وقدره أكثر على توليد الأرباح وإمكانيات أفضل لتمويلات ضخمة. وفي تحليل خاص لـ «الأنباء» نستعرض التطورات التي سيشهدها الكيان الجديد في حالة اندماج البنكين والتي تشير إلى أن المركز المالي لبيت التمويل سيكون ضخماً ليكون الأول في الكويت من حيث الأصول وحجم الائتمان إضافة إلى كفاءة تشغيلية كبيرة نظراً للفارق الكبير بين المصروفات التشغيلية الضخمة لدى بيتك مقارنة بالأهلي المتحد وهو ما يصب في مصلحة نمو متوقع بالربحية إلا أن انخفاض مخصصات الأهلي المتحد مقارنة ببيتك قد تشهد تغيراً في ظل مراقبة بنك الكويت المركزي الأكثر تشدداً للكيان الجديد وهو ما قد يستفيد من تطبيق معيار المحاسبة IFRS9 على كامل عمليات الائتمان والمتوقع أن يتم بنهاية العام الحالي.

يمثل اندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد -البحريني تغيراً في المشهد المصرفي الإندماج إلى وجود كيان مصرفي جديد أكبر من البنكين منفردين لديه سيولة أكبر وقدره أكثر على توليد الأرباح وإمكانيات أفضل لتمويلات ضخمة. وفي تحليل خاص لـ «الأنباء» نستعرض التطورات التي سيشهدها الكيان الجديد في حالة اندماج البنكين والتي تشير إلى أن المركز المالي لبيت التمويل سيكون ضخماً ليكون الأول في الكويت من حيث الأصول وحجم الائتمان إضافة إلى كفاءة تشغيلية كبيرة نظراً للفارق الكبير بين المصروفات التشغيلية الضخمة لدى بيتك مقارنة بالأهلي المتحد وهو ما يصب في مصلحة نمو متوقع بالربحية إلا أن انخفاض مخصصات الأهلي المتحد مقارنة ببيتك قد تشهد تغيراً في ظل مراقبة بنك الكويت المركزي الأكثر تشدداً للكيان الجديد وهو ما قد يستفيد من تطبيق معيار المحاسبة IFRS9 على كامل عمليات الائتمان والمتوقع أن يتم بنهاية العام الحالي.